تركيا والربيع العربي: بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية

ضياء أونيش*

ملخص

أعادت تركيا تعريف بيئتها الجغرافية الأمنية على مدار العقد الماضي من خلال تعميق علاقاتها وانخراطها مع المناطق المجاورة، لا سيما مع منطقة الشرق الأوسط. الا أن الربيع العربي لم يتحد الأنظمة الاستبدادية في المنطقة فحسب، بل تحدى أيضا استراتيجية السياسة الخارجية التركية. حيث كانت تقوم تلك الاستراتيجية على التعاون مع أنظمة المنطقة، ولم تعط أولوية لتعزيز الديمقراطية فيها. وبالتالي، وضعت الاضطرابات في العالم العربي السياسة الخارجية التركية في مأزق؛ بين الاعتبارات الأخلاقية والمصالح الذاتية. وفي خضم التحولات الجيوسياسية التي تشهدها إحدى أكثر مناطق العالم التي تعاني من انعدام الاستقرار، تحاول نخب صانعي السياسة الخارجية التركية إعادة صياغة استراتيجيتها للتغلب على هذه المعضلة. يحاول هذا البحث إثبات أن تركيا يمكن أن يكون لها تأثير أكبر، وبشكل اكثر فاعلية، في المنطقة من خلال اتخاذ مواقف أكثر حيادية ومن خلال زيادة نشاطها المتوازن. فتستطيع تركيا أن تقوم بتشكيل ائتلافات وتحالفات وثيقة مع الولايات المتحدة وأوروبا بدلا من الاعتماد على سياسات أحادية الجانب.

في السنوات الأخيرة، برزت منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها إحدى نقاط الاتصال، لنمط جديد ونشط من أنماط السياسة الخارجية التركية[1]، الا أن التطورات غير المتوقعة والمثيرة فيما يتعلق بالانفتاح السياسي في العالم العربي، سيكون لها آثار عميقة على المسار

(1) يعتبر هذا البحث بمثابة تكملة لمساهمتين سابقتين؛ ارجع الي ضياء أونيش و شوهناز يلماز، " بين الأورية والأوروبية الآسيوية: نشاط السياسة الخارجية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية" دراسات تركية، مجلد 10، رقم 1، 2009، ص 7-24 ؛ ضياء اونيش، "وجوه متعددة للسياسة الخارجية التركية 'الجديدة: الديناميكيات التي تقوم عليها والنقد"، رؤية تركية، المجلد. 13، رقم 1، (2011)، ص 47-65، حول الديناميكية الراهنة للسياسة الخارجية التركية، ارجع الي رونالد لينذن وآخرون. . تركيا وجيرانها: العلاقات الخارجية في المرحلة الانتقالية (بلودر : ليين رينر، 2011)، بالنسبة للاقتصاد السياسي في السياسة الخارجية التركية، راجع كمال كيرشجي" تحول السياسة الخارجية التركية: صعود الدولة التجارية،" آفاق جديدة حول تركيا، رقم 40، (2009)، ص 29-57، بالنسبة للديناميكيات الداخلية للسياسة الخارجية التركية، ارجع الي فؤاد كيمان، "العولمة والحداثة والديمقراطية: السياسة الخارجية التركية عام 2009 وما وراءها،" التصورات : مجلة الشؤون الدولية، مجلد. 15، رقم 3-4، (2010)، ص 1-20. بالنسبة للوضع الحالي وعلاقات تركيا المتغيرة في منطقة الشرق الأوسط، انظر الدراسات التركية، المجلد 12، رقم 4، (2011).

* جامعة كوتش.

moc.liamg@it

المستقبلي للسياسة الخارجية التركية. لكن على المدى الأبعد، يمكن للمرء أن يكون أكثر تفاؤلا؛ فالاتجاهات نحو التحرر السياسي في العالم العربي من المرجح أن تعمل علي تعزيز علاقات تركيا الاقتصادية والدبلوماسية مع دول المنطقة، وستعلي ايضا من شان "التجربة التركية"، كنموذج يحتذي به بالنسبة لباقي دول المنطقة. ان عامل الجذب في "التجربة التركية " يقف في وجه النظم السياسية المحلية للقوى الإقليمية المتنافسة، مثل المملكة العربية السعودية وإيران، ومن المرجح أن يتم تعزيزه في بيئة أكثر انفتاحا وتعددية. لكن على المدى القصير والمتوسط، فان التطورات غير المتوقعة في منطقة الشرق الأوسط خلقت معضلات حقيقية امام السياسة الخارجية التركية.

ان معضلة الاعتبارات الأخلاقية و/أو المصالح الذاتية لم تقتصر على تركيا وحدها، بل اضطرت القوى الغربية، التي تمتلك مصالح اقتصادية هائلة في المنطقة إلى مواجهة المعضلة نفسها.

قبيل بداية الربيع العربي، ارتكزت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، على مبادئ تحقيق المكاسب المشتركة من خلال الترابط الاقتصادي والعلاقات السياسية القائمة على أسس وثيقة من الروابط الثقافية والأخوة الاسلامية، وهو ما يطلق عليه بينار بلجين «الجغرافيا السياسية الحضارية»[1].

(1) بينار بلجين، " العودة إلى 'الجغرافيا السياسية الحضارية

وبهذا فإن السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية لم تستند على فكرة الترويج للديمقراطية، ولكنها انتهجت فكر «سلام وستفاليا» القائم علي احترام استقلال الدول القومية، ومبدأ عدم التدخل في السياسة الداخلية للدول الأخرى. ومن المحتمل أيضا أن نهج السياسة الخارجية التركية استند على افتراض ضمني؛ بأنه مع تزايد الترابط الاقتصادي ومرونة نظام التأشيرات، الذي يشجع علي تدفق العمالة بين الدول المجاورة، فإن الأنظمة الاستبدادية ستنهار تدريجيا مع مرور الوقت. ومع ذلك، فإن القوة الناعمة في سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية، والمعروفة باسم «تصفير المشكلات مع الجيران» كانت في مأزق أمام عدد من الاعتبارات الأخلاقية قبيل بداية الربيع العربي[2]. فقد تعرضت السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية لانتقادات ومعارضة داخلية بسبب دعمها للنظام الإيراني القمعي الاستبدادي. كما برزت معضلة الاعتبارات

في البحر الأبيض المتوسط؟ تغيير التصورات الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي وتركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" الجغرافيا السياسية " المجلد. 9، العدد 2، (2004)، ص 269–291؛ بلجين بينار، وعلي بيلجيتش، "السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه أوراسيا،" الجغرافيا والاقتصاد الأوراسيوي، المجلد. 52، 2، (2011) ص 173 – 195.

(2) حول استراتيجية حزب العدالة والتنمية "المشاكل صفر مع الجيران". وأهمية العمق الاستراتيجي لأحمد داود أوغلو في هذا السياق، المنظور في، راجع العمق الاستراتيجي لأحمد داود أوغلو، مواقف تركيا الدولية (اسطنبول: كورا للنشر، 2001).

الأخلاقية في مقابل المصالح الشخصية الذاتية، كما فشلت السياسة الخارجية في التركيز على القواعد الديمقراطية كأولوية، خاصة في علاقات تركيا بإيران والسودان[1].

مع بداية الربيع العربي، تعمقت معضلة الاعتبارات الأخلاقية في مقابل المصالح الذاتية. ووقفت هذه المعضلة عقبة في وجه صناع السياسة التركية، لا سيما فيما يتعلق بليبيا وسوريا. كانت المشكلة الرئيسة هي كيفية التعامل مع الدول المستقطبة داخليا مثل سوريا وليبيا، خاصة أن هناك مصالح اقتصادية ضخمة وروابط تجارية واستثمارية هائلة مع هذه الدول كجزء من السياسة الخارجية الاستباقية على مدار العقد الماضي. وكانت المعضلة الرئيسة أمام نخب صناع السياسة الخارجية التركية هي أما تشجيع الإصلاح (وخصوصا في الحالة السورية) وذلك من خلال الضغط على النخب السلطوية الحاكمة، أو دعم حركات المعارضة المتصاعدة، التي بدأت في تحدي الأنظمة القائمة بشكل قوي. لكن للإنصاف، فإن معضلة الاعتبارات الأخلاقية و/ أو المصالح الذاتية لم تقتصر على تركيا وحدها، بل اضطرت القوى الغربية، التي تمتلك مصالح اقتصادية هائلة في المنطقة إلى مواجهة المعضلة نفسها. في هذا السياق، فإن الهدف الرئيس من هذا البحث تقييم أداء السياسة الخارجية التركية في المرحلة الأولى من «الربيع العربي». فهذا العمل يسلط الضوء على الجهود التركية المبذولة للانخراط في السياسة الإقليمية، كما يوضح حقيقة أن السياسة الخارجية التركية كانت تستطيع لعب أدوارا براغماتية هامة أحيانا عندما استلزمت الظروف والأحداث.

طبيعة الصحوة العربية: مسار قادم مبهم ومتقلب وغير مؤكد

ما يجعل من تجربة منطقة الشرق الأوسط تجربة فريدة من نوعها؛ هو أن عملية التغيير نبعت من الداخل. لقد تأثرت الطبقات المتوسطة والشباب في العالم العربي من خلال تعبئة وسائل الإعلام الاجتماعية، التي لعبت دورا رئيسا في اندلاع سلسلة الانتفاضات في المراكز الحضرية في العالم العربي. كما ساهمت الأحداث العالمية بشكل كبير في هذه العملية، وإن بطريقة غير مباشرة، حيث كان للأزمة الاقتصادية العالمية تأثيرا كبيرا من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتراجع التحويلات، وتراجع الطلب على الصادرات العربية. كما أن تقنيات الاتصالات العالمية كانت أحد الوسائل التي ساعدت جماعات المعارضة على التواصل بشكل فعال مع بعضها البعض وعملت علي توحيد القوى، الأمر الذي ساعد على تقويض سلطة الأنظمة الاستبدادية من الداخل. ومع ذلك، فإن هناك جانب سلبي؛ حيث إن القوى العالمية التي دعمت الثورات والانتفاضات بأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية لم تتواجد بصورة واضحة فيما يتعلق

(1) في حالة السودان، على سبيل المثال، دعم أردوغان الرئيس السوداني عمر البشير، الذي ادين بارتكاب انتهاكات في مجال حقوق الإنسان، قائلا: "لا يمكن أبدا لاي مسلم ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية."

بالتطورات الراهنة لمنطقة الشرق الأوسط. فنظرا لاستمرار الأزمات الاقتصادية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعدم القدرة على إدارة الموارد الاقتصادية والسياسية اللازمة لدعم تغيير الأنظمة والوقوف بجانب الجهات الفاعلة، فقد كان تأثير تلك القوى محدودا نوعا ما. اي أن التغيير في المقام الأول بمنطقة الشرق الأوسط، نابع من الداخل، من الجهات الفاعلة المحلية والقوى الداخلية في دول المنطقة. وهذا، بدوره، يثير مخاوف كبيرة حول قوة واستمرارية عملية التحول والتحرر السياسي في المنطقة.

اللافت أن الثورات في الشرق الاوسط حدثت بشكل مخالف لغيرها من الثورات، فقد كان لانتفاضات الشرق الأوسط تأثير كبير على مستوى العالم، خاصة من حيث التأثير على الحركات والقوى الشعبية بمختلف أرجاء العالم، كاحتجاجات حركة «احتلوا وول ستريت» بالولايات المتحدة، واحتجاجات أخرى مماثلة في أوروبا وروسيا، والصين، وغيرها من دول العالم. ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من عمق هذا التأثير، فالحركات الاحتجاجية في البلاد الصناعية الكبرى كانت إلى حد كبير ردود أفعال على مشكلات اقتصادية متجذرة بتلك الدول، التي تعاني من مشكلات كارتفاع معدلات البطالة. أما في روسيا والصين، فقد اندلعت احتجاجات مماثلة، ولكن في المقام الأول بسبب غياب الديمقراطية بهذه البلاد. وباعتبار هذه الاضطرابات العالمية، عند تقييم ومناقشة السياسة الخارجية التركية، فسيكون مفيدا تقديم صورة واضحة للربيع العربي. لقد أنتج الربيع العربي أو الصحوة العربية شعورا عميقا بالتفاؤل، خاصة مع اندلاع شرارة الانتفاضة الأولى في تونس التي كان لها تأثير الدومينو، وأدت لمواجهة وتفكيك الأنظمة الاستبدادية بالمنطقة[1]. لقد كانت النتائج مدهشة للغاية وقوية التأثير في حالات مصر وليبيا. وبرغم أن النظام السوري ما زال في السلطة، إلا أنه أيضا تحت تهديد خطير. لقد أطاح الربيع العربي بالعقيدة التي تقول أن منطقة الشرق الأوسط منطقة استثنائية، في مأمن من موجات التحول الديمقراطي، علي غرار تلك التي اندلعت على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وأماكن أخرى كجزء من «الموجة الثالثة» للديموقراطية[2].

عند استرجاع الأحداث السابقة، تظهر

(1) آصف بيات، الحياة كسياسة: كيف غير الناس العاديون منطقة الشرق الأوسط (أمستردام: مطبعة جامعة أمستردام، 2010)؛ سبرنجبورج روبرت، "الاقتصاد المتزعزع للينابيع العربية، 'البقاء على قيد الحياة، المجلد. 53، رقم 6، (2011)، ص85-104.

(2) إيفا بيلن، "المؤسسات القمعية والقادة القمعيون"، مارشا بوسوسناي وميشيل أنجريست (طبعة)، السلطوية في الشرق الأوسط: الأنظمة والمقاومة (لندن: دار نشر يدرينز، 2005)، ص 36-37؛ شلمبرجير أوليفر (الطبعة .)، مناقشات السلطوية العربية: الديناميات والصمود في الأنظمة الغير ديمقراطية (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، 2007) ؛ ميلان سفوليك، "تقاسم السلطة وديناميات القيادة في الأنظمة الاستبدادية،" المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، المجلد. 53، العدد 2، (2009)، ص 477-94؛ إيريكا فرانتز، وناتاشا ايزرو، سياسة الدكتاتوريات: المؤسسات والنتائج في الأنظمة الاستبدادية (بولدر: لين رينر، 2011).

الصورة بعد عام من الثورات كمشهد لتغيير كبير ومذهل في عملية الانفتاح السياسي بالشرق الأوسط. والأهم هو أن الانظمة الديكتاتورية، كنظامي حسني مبارك في مصر ومعمر القذافي في ليبيا، انتهت وأطيح بها، وهو ما أدى لشعور عميق بالتفاؤل، بأن القاعدة الشعبية ستحل محل الأنظمة الاستبدادية المتجذرة في المنطقة. ومع ذلك فان التطورات الأخيرة لم تبعث نفس الشعور بالتفاؤل. فيري محللون كثر أن هناك شبه عدم تيقن بشأن مستقبل التحرر السياسي بالمنطقة، إشارة لإمكانية حدوث انتكاسات استبدادية أو أن يحل «شتاء عربي» محل الربيع العربي. النقطة المحورية أنه حتى في البلدان التي وقعت فيها ثورات كبرى، ليس واضحا أن السلطة تتحول من أنظمة قمعية استبدادية إلى قوى معارضة للأنظمة سابقا، وهو ما يقود نحو أنظمة سياسية أكثر انفتاحا وتعددية. الحالة المصرية، بشكل خاص، توضح بدقة هذه المعضلات؛ فنجد هناك مخاوف جدية بشأن الدرجة التي يمكن أن تتخلى المؤسسة العسكرية المصرية عن سلطاتها. كما طرحت تساؤلات بشأن قيام حزب «الحرية والعدالة» المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، بدفع البلاد في اتجاه نظام سياسي تعددي حقيقي[1].

واجهت رؤية السياسة الخارجية «الجديدة» لتركيا القائمة على استراتيجية «تصفير المشكلات مع الجيران» اختبارا مثيرا وقويا، عقب بداية الربيع العربي. من حيث المبدأ، رحبت النخب السياسية التركية بالتحدي ضد الأنظمة الاستبدادية الوحشية.

لكن الوضع في سوريا أكثر خطورة؛ يقبع نظام الأسد تحت ضغوط هائلة وخطيرة لأجل إجراء إصلاحات من قبل قوى المعارضة، ومع ذلك، فإنه ليس مؤكدا إن كان هذا النظام سينهار سريعا، وليس واضحا أي طيف من أطياف الحكم سيحل محله بنهاية المطاف. بل هناك مخاوف من غرق سوريا في حرب أهلية. كذلك، فجزء كبير من العالم العربي ممتنع، إلى حد كبير، على التغيير السياسي، برغم وجود تحديات وبرغم تصاعد المعارضة. كما أن إيران، اللاعب الرئيس في لعبة القوة الإقليمية، لم تتأثر إلى حد كبير. لذلك يبدو أن النظام الاستبدادي في إيران في مأمن من التغييرات التي تشهدها المنطقة على الأقل على المدى المتوسط. أخيرا، وليس آخرا، يبدو العراق بعد انسحاب الولايات المتحدة هشا بصورة متزايدة وعرضة للاضطرابات الطائفية والتشرذم. وليس هناك أدنى شك في أن حرب 2003 والوجود العسكري الأمريكي قد فشلا في تحقيق الاستقرار وإقامة نظام سياسي تعددي منفتح في هذه البلاد.

(1) تأثير الانتخابات الأخيرة في مصر وعواقبها السياسية المرئية اعتبارا من يناير 2012. الواقع أن صعود السياسيين الإسلاميين ليس ظاهرة فريدة من نوعها لمصر. حدثت تحولات مماثلة في بلدان مثل تونس وليبيا. انظر، " احصاءات لصالح انتخاب الإسلاميين في مصر،" الجزيرة، 1 ديسمبر 2011؛ مارتن إنديك، "آفاق الديمقراطية في مصر" دراسات السياسة الخارجية في معهد بروكينغز، رحلة التقارير 35، 23 يناير، 2012).

إجراء أي تقييم سليم أو عادل للسياسة الخارجية التركية في سياق الربيع العربي، ينبغي أن ياخذ بالاعتبار البيئة غير مستقرة. لذلك اضطر صناع السياسة التركية لإنتاج استراتيجية جديدة لمواءمة التطورات التي تحدث بسرعة كبيرة. وبالتالي، من المبالغة القول بأن سياسة تركيا «تصفير المشكلات مع الجيران» استراتيجية فاشلة في سياق الربيع العربي، لأن تركيا بدأت تواجه مشكلات مع دولة كسوريا، كانت تتمتع بعلاقات إيجابية معها في السابق.

خلال زيارة أردوغان للقاهرة، تم استقباله بشعبية كبيرة، وعبر خلال زيارته بوضوح عن دعمه للتحول السياسي بمصر في اتجاه نظام سياسي منفتح وتعددي.

سياسة تركيا الخارجية الجديدة بحالة الاضطراب: المعضلات، المقايضات، ومخاطر العزل

ليس هناك أدنى شك في أن سلسلة الأحداث التي عجلت بالربيع العربي، بدءا من تونس ومصر، ثم انتشرت ببقية العالم العربي، جاءت في لحظة غير متوقعة لصناع السياسة التركية، الذين ارتكزت استراتيجيتهم متوسطة المدى، على فكرة أن الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط قد تستمر وتبقى حتى المستقبل القريب. لكن لكي نكون منصفين، فان هذا النوع من التصور ليس فريدا من نوعه. فقبل بداية الانتفاضات والاضطرابات، ما كان لأحد أن يتنبأ بالتحول الكبير الذي طرأ على العالم العربي خلال عام 2011 المشهود.

واجهت رؤية السياسة الخارجية «الجديدة» لتركيا القائمة على استراتيجية «تصفير المشكلات مع الجيران» اختبارا مثيرا وقويا، عقب بداية الربيع العربي. من حيث المبدأ، رحبت النخب السياسية التركية بالتحدي ضد الأنظمة الاستبدادية الوحشية. مع ذلك، ظهرت مقايضات في الممارسة العملية، بين الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في المدى القصير، باعتبار المصالح الاقتصادية التي أقامتها تركيا مع هذه الدول، مقابل الحاجة للدفاع عن قضية الديمقراطية وتغيير الأنظمة، مما يهدد تلك المصالح الاقتصادية بوضوح، على الأقل لفترة طويلة. بعبارة أخرى، فان تركيا تواجه تحديا حقيقيا؛ يتمثل في معضلة الاختيار بين الاعتبارات الاخلاقية والمصالح الذاتية. فاستراتيجية السياسة الخارجية القائمة على الاعتبارات الاخلاقية تتطلب دعم الديمقراطية، بينما تتطلب الاستراتيجية القائمة علي المصالح الذاتية، دعم عملية التحول التدريجي، والذي من شأنه أن يحقق استقرار مصالح تركيا الاقتصادية الحيوية في المنطقة. لسنا بحاجة لإثبات أن معضلة الاعتبارات الأخلاقية في مقابل المصالح الذاتية، لا تقتصر على السياسة الخارجية لتركيا وحدها، فالولايات المتحدة وأوروبا واجهت نفس المعضلة لفترة طويلة، واستمرت تواجهها

بشكل لافت مع بداية الربيع العربي.

ان عدم وجود اتساق أو عدم اتساق السياسة الخارجية التركية خلال عام 2011 متعلق بمعضلة الاعتبارات الاخلاقية في مقابل المصالح الذاتية. من المحتمل أن يفسر هذا تحول النهج التركي خلال تلك السنة (الجدول 1)، ويمكن أن يفسر أيضا اختلافات مواقف حزب العدالة والتنمية تجاه التطورات بالدول العربية الرئيسة كمصر وليبيا وسوريا.

أثناء الثورة المصرية، اتخذت حكومة حزب العدالة والتنمية موقف حازما وقويا، ووقفت بجانب قوى الإصلاح الراغبة في إرساء الديمقراطية بمصر، خاصة عندما أطيح بنظام مبارك[1]. بل وقبل سقوط مبارك، دعا أردوغان رئيس وزراء تركيا، بشكل لا لبس فيه، مبارك إلى التخلي عن منصبه. خلال زيارة أردوغان للقاهرة، تم استقباله بشعبية كبيرة، وعبر خلال زيارته بوضوح عن دعمه للتحول السياسي بمصر في اتجاه نظام سياسي منفتح وتعددي، مشيرا إلى أهمية التجربة التركية في إنشاء نظام «علماني» سياسي. بينما في الحالات الليبية والسورية، كان الدعم التركي لقوى المعارضة التي تتحدى الأنظمة الاستبدادية القائمة أكثر غموضا.

في حالة ليبيا، ترددت الحكومة التركية في لعب دور باعتبارها قوة فاعلة، لتغيير النظام الليبي، نظرا لقناعتها بأن معمر القذافي لم يكن مستعد للتنازل عن السلطة بسهولة كما فعل نظيره المصري حسني مبارك. كذلك كانت لتركيا مصالح اقتصادية وتجارية واستثمارات هائلة، كما كانت هناك أعداد كبيرة من العمالة التركية بليبيا مقارنة مع مصر، وهو ما استدعى بوضوح نهجا أكثر حذرا[2]. في المراحل الأولى، ترددت تركيا بشأن تأييد عملية حلف شمال الأطلسي في ليبيا. ونتيجة لذلك، تعرضت لانتقادات حادة من المعارضة الليبية والمجتمع الدولي لاتخاذها موقفا سلبيا متساهلا مع النظام الليبي. وعندما أدركت تركيا أن بقاءها خارج التحالف الغربي سيكون باهظ التكاليف، كان هناك منعطف في السياسة التركية تجاه ليبيا، وعدلت تركيا موقفها نحو دعم مبادرة حلف شمال الأطلسي. ودار نقاش واسع حول مبررات عملية الناتو في ليبيا. كانت الحجة الرئيسة أن الهدف من عمليات الناتو العسكرية هو حماية قطاعات كبيرة من السكان المدنيين من جرائم النظام الليبي الوحشية. مع ذلك،

(1) دعا اردوغان مبارك إلى ترك منصبه قائلا: "اصغ الى صرخات الشعب ومطالبه (...) يجب عليك تلبية ارادة التغيير الصادرة عن الشعب بدون تردد .... دون إتاحة الفرصة لأولئك الذين لديهم خطط أخرى لمصر. وقال انه "لا يمكن رفض الحريات ولا ارجاءها"، للمزيد من التفاصيل، ارجع الي " أردوغان يحث مبارك على تلبية المطالب الشعبية للتغيير، "زمان اليوم، 2 فبراير 2011. للمزيد من المناقشة حول نهج تركيا تجاه مصر، ارجع الي إحسان داغي، "النموذج التركي: لا الاستبدادية ولا الاسلامية،" زمان اليوم، 14 فبراير 2011

(2) أقامت تركيا مشاروعات استثمارية هائلة في ليبيا خاصة في قطاع المقاولات. وأطلقت مشاريع تصل اجمالي قيمتها إلى 20.5 مليار دولار من قبل شركات المقاولات والبناء التركية. بلغ عدد الشركات المسجلة العاملة في ليبيا بحلول نهاية عام 2009 الي 115 مليار دولار وبلغ اجمالى حجم التجارة في عام 2010 2.36 مليار دولار. تم الحصول علي هذه البيانات من وزارة الخارجية في جمهورية تركيا.

فسر البعض تدخل الناتو بأنه تجاوز لدوره ومهامه المنوط بها، وأنه ليس من مهامه إطاحة الأنظمة. مع ذلك، أدت عمليات حلف شمال الاطلسي العسكرية بقيادة فرنسا وبريطانيا والمدعومة من الولايات المتحدة، في النهاية إلى انهيار نظام القذافي، وظلت تركيا شريكا مترددا ولاعبا غير مؤثر إلى حد ما في هذه العملية.

واجهت السياسة الخارجية التركية تحديات خطيرة في الأزمة السورية. فسوريا دولة هامة إذا ما أخذنا بالاعتبار أنها تمثل قصة نجاح حقيقية في تطبيق استراتيجية داود أوغلو «تصفير المشكلات مع الجيران». فقد كانت العلاقات ضعيفة مع سوريا طوال التسعينيات من القرن الماضي، ثم تحسنت العلاقات بشكل كبير خلال فترة ما بعد عام 1999، والتي كانت بمثابة العصر الذهبي للعلاقات بين البلدين في عهد حزب العدالة والتنمية[1]. فقد ساهم توسع العلاقات التجارية ومرونة نظام التأشيرات في زيادة حركة الناس بين البلدين على نطاق واسع، وساهمت في تحسين صورة العلاقات بشكل كبير. وظهرت تركيا بمظهر الشريك الذي يرغب في إدماج سوريا بالنظام العالمي من خلال التبادلات الاقتصادية والثقافية، وهو نهج يستند بوضوح لاستمرارية نظام الأسد الحالي. كذلك ارتكزت العلاقات مع سوريا على نفس المبادئ التي استندت عليها السياسة الخارجية التركية «الجديدة»؛ وهي مزيج من الترابط الاقتصادي والتقارب الثقافي، مع غياب أي جدول أعمال واضح نحو تعزيز الديمقراطية.

بمجرد هبوب رياح الربيع العربي على سوريا وبدأت في تهديد النظام السوري، أصبح واضحا أن النهج الجديد في السياسة الخارجية التركية يسير باتجاه خطير في الازمة السورية. وحتما، تبنت الحكومة التركية نهجا أكثر حذرا تجاه تغيير النظام في سوريا، حيث واجه نظام الأسد معارضة قوية. وبعكس الوضع في ليبيا، لم تتلق جماعات المعارضة دعما فاعلا من القوى الخارجية. الاتحاد الأوروبي، من جانبه، فرض عقوبات اقتصادية للضغط على النظام السوري لإجراء إصلاحات. لكن لم تستطع العقوبات الاقتصادية وحدها أن تؤثر في ميزان القوى باتجاه إجراء إصلاحات جادة في سوريا.

أصبحت العلاقات مع سوريا على حافة الهاوية، وانطوت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا على سلسلة من التعديلات والتحولات (الجدول 2). في البداية، كان النهج التركي قائم على تشجيع الإصلاح في ظل النظام الحالي، الذي مد يده لتحسين العلاقات الثنائية في عهد حزب العدالة والتنمية. كان من المتوقع أن تلعب تركيا دور الوسيط باستخدام قوتها الناعمة للحث التدريجي نحو الانفتاح السياسي في سوريا. لكن في الواقع، دفعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تركيا نحو لعب دور أكثر نشاطا،

(1) للاطلاع علي معلومات حول تحسن العلاقات السورية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، ارجع الي مليحة بنلي التون ايشيك، واوزلم تور "من جيران فرقاء الي شركاء؟ تغير العلاقات السورية التركية، الحوار الأمني"، المجلد. 37، العدد 2، (2006)، ص229-248.

الجدول ١: دورات رد الفعل التركي على الربيع العربي	
المرحلة ١ أحادية حذرة	* ترحيب بانتشار الثورات العربية وفرص التحرر السياسي والإصلاح. * الحذر بشأن تقديم الدعم الصريح، نظرا لتعرض المصالح الاقتصادية للمخاطر ونظرا للوجود التركي الكبير في المنطقة، ولا سيما في ليبيا. * التردد في تأييد الضغوط الدولية الداعية لتغيير الأنظمة وانتقاد حلف شمال الاطلسي في المراحل الأولى.
المرحلة ٢ المشاركة المترددة	* المشاركة بشكل متردد تجاه تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا تحت الضغوط الدولية المتزايدة والخوف من فقدان دعم الإصلاحيين العرب. * عدم القيام بدور نشط واتخاذ موقف سلبي في ليبيا. * لعب دور أكثر نشاطا في سوريا لكن من خلال الضغط على النظام الاستبدادي القائم لتقديم تنازلات بالمقام الأول. * لفتت عناصر محلية الأنظار بعد الربيع العربي، لا سيما خلال المنافسة الانتخابية قبيل الانتخابات العامة في شهر يونيو 2011.
المرحلة ٣ نشاط أحادي الجانب	* حزب العدالة والتنمية أكثر قوة وثقة بعد الانتخابات العامة، وينعكس ذلك في موجة النشاط المتجددة في سياسته الخارجية. * محاولة الحصول على تعاطف في دول الربيع العربي من خلال الانتقادات القوية لإسرائيل، خاصة فيما يتعلق بنشر تقرير الأمم المتحدة المنحاز لإسرائيل بشأن أزمة أسطول الحرية. * استخدام الخطاب المعادي لإسرائيل ونصرة القضية الفلسطينية كوسيلة للحفاظ على شعبية تركيا في العالم العربي. * القيام بزيارة مصر وانتقاد بشار الأسد بحدة.
المرحلة ٤ العودة إلى نهج أكثر حذرا والتعددية المتأرجحة	* العودة إلى نهج أكثر حذرا وهدوءا بنهاية العام. * قد يكلف نهج تركيا في سوريا تكاليف اقتصادية باهظة. * عدم اليقين من مآلات الامور في سوريا، حيث لا تزال نتائج النزاع بين النظام الحالي وقوى المعارضة غير مؤكدة بشكل كبير. * تتخذ تركيا خطوات موازية لخطط الاتحاد الأوروبي في تنفيذ العقوبات ضد النظام في سوريا، وتقبل مبادرات حلف شمال الأطلسي التي تستهدف إيران. * في حين أن العلاقات مع الولايات المتحدة جيدة، نجد أنها-على النقيض-تتراجع مع الاتحاد الأوروبي، خاصة مع فرنسا وبشكل مضطرد. * الدور الحذر يعكس بدوره إدراك صناع السياسة الخارجية التركية المؤسف، أنهم انخرطوا بشكل مفرط وأقحموا أنفسهم في سياسات المنطقة، بينما لديهم قليل من النفوذ والموارد.

ووضعت تركيا بمواجهة سوريا، وفي أحيان كثيرة تعرضت تركيا لانتقادات عندما فشلت في تنفيذ العقوبات الاقتصادية. وكان واضحا أن قدرة تركيا على الضغط على نظام الاسد من أجل إجراء إصلاحات محدودة للغاية، أقل مما كان متوقعا. لقد تحدى الأسد الضغوط من أجل إجراء الإصلاحات، واستمر في سياسته الوحشية تجاه قمع قوى المعارضة في بلاده، تلك السياسة القمعية التي أسفرت عن مقتل أكثر من 15 ألف شخص حتى شهر يونيه 2012 وفقا لتقديرات الأمم المتحدة. وتوترت العلاقات بين البلدين، عندما اتضح أن تركيا تدعم جماعات المعارضة سرا، في الوقت الذي واصلت فيه السياسة الرسمية دعم التغيير السياسي في ظل النظام الحالي[1]. واتضح أن هذا النهج المزدوج غير قابل للاستمرار. خلال الجزء الأخير من العام، أدركت حكومة حزب العدالة والتنمية، أن فرص التغيير من خلال النظام الحالي ضعيفة، وأن موقفها المؤيد للنظام من شأنه أن يقوض مكانة تركيا الدولية، وهو ما أدى لتحول ومنعطف جديد في السياسة الخارجية التركية. استند النهج الجديد على الدخول في مواجهة مع نظام الأسد، وحاولت تركيا ان تلعب دورا فاعلا ؛ فأيدت مقترحات جامعة الدول العربية والامم المتحدة وكوفي عنان مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

والنتيجة هي أن العلاقات مع سوريا تدهورت بشكل خطير. على المدى الطويل، وبناءا عليه فانه إذا سقط النظام الحالي وحل محله نظام ديمقراطي، فقد تعود العلاقات بين تركيا مع سوريا لمسارها الطبيعي. لكن، إذا استطاع النظام الحالي البقاء في السلطة، وقاوم حركات الاصلاح والتغيير، فسيكون ذلك ضربة خطيرة للتحسن الكبير في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية التي انتعشت خلال العقد الماضي.

حدود التطلعات التركية للقيادة الإقليمية: حالة من النشاط الحذر والقيادة التعاونية

في عهد حزب العدالة والتنمية، تحسنت علاقات تركيا بمنطقة الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل كبير لدرجة أن تلك المنطقة أصبحت بشكل متزايد نقطة محورية في مبادرات السياسة الخارجية التركية متعددة الأطراف في السنوات الأخيرة. وتقبلت النخب والشعوب العربية أيضا الوجود التركي بالمنطقة[2]. أدركت تركيا لاحقا أن إعادة اكتشافها للشرق الأوسط ووجودها المتزايد بالمنطقة ظاهرة متعددة الأبعاد ومتجذر في العوامل والقوى التالية.

(1) ليام ستاك، "صفعة لسوريا، تركيا تستضيف اللاجئين المناوئين لنظام الأسد"، نيويورك تايمز، 27 أكتوبر 2011.

(2) وفقا لدراسة حديثة، فان 73٪ في العالم العربي يعتقد أن تركيا أصبحت أكثر تأثيرا في سياسة الشرق الأوسط و 66 في المئة يعتقدون أن تركيا يمكن أن تكون نموذجا يحتذي به لدول في الشرق الأوسط، وذلك كما كشفت الدراسة. ارجع الي منصور اقجون، وآخرون، تصور تركيا في الشرق الأوسط، 2010 (اسطنبول: منشورات تسف، 2011)، ص. 12. وفقا لنتائج مسح تلحمي؛ فان أردوغان هو الزعيم الاكثر شعبية في العالم العربي، ارجع الي شبلي تلحمي، " استطلاع الرأي العام العربي لعام 2011"، الذي أجري في شهر أكتوبر من عام 2011. ويمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي: www.brookings.edu

برزت تركيا كقوة اقتصادية متنامية من حيث التقدم الذي حققته على الصعيد الديموقراطي وعملية التحديث وإقامة نظام سياسي منفتح نسبي وتعددي، وأصبحت مثلا يحتذى بالنسبة للنخب العربية. فقد اقتربت تركيا من أوروبا، وأصبحت مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ومن الإنصاف القول أن النموذج التركي «الجديد» الذي جسده حزب العدالة والتنمية، والذي حل محل النظام التركي التقليدي بقيادة النخب العلمانية، جذب انتباه قطاعات واسعة من النخب والمجتمعات العربية عموما. تمثل تجربة حزب العدالة والتنمية خليط من «المحافظة» والعولمة[1]. وعلى عكس النظام العلماني الكمالي المتعصب، كان نهج حزب العدالة والتنمية أكثر مرونة ودقة وفهما لـ«العلمانية»، مما أتاح قدرا من الحرية للممارسات الدينية في الحياة اليومية. وبعبارة أخرى، كان حزب العدالة والتنمية أكثر فهما للعلمانية على غرار ما وصفه أحمد كورو بـ«العلمانية السلبية» مقابل «العلمانية الجازمة» المرتبطة بمشروع التحديث الكمالي[2]. كان حزب العدالة والتنمية على استعداد تام للتعامل مع الغرب ووضع استراتيجيات للاستفادة من فوائد التكامل العالمي. في الوقت ذاته، كان على استعداد للوقوف بوجه الغرب واتخاذ مواقف مستقلة، خاصة فيما يتعلق بالقوة المهيمنة، الولايات المتحدة.

لقد تحدى الأسد الضغوط من أجل إجراء الإصلاحات، واستمر في سياسته الوحشية تجاه قمع قوى المعارضة في بلاده

في هذا الصدد، أثبت قرار الحكومة التركية عدم إرسال قوات تركية إلى شمال العراق، لدعم العمليات العسكرية الأميركية في شهر مارس 2003، أن هناك تحولا كبيرا في سياساتها، بدأ فعليا في محو الذكريات السلبية عن إرث الدولة العثمانية، وهو ما جعل الميزان يميل نحو تصور أكثر إيجابية عن تركيا في العالم العربي. فيما بعد، ساعدت مواقف قوية وحازمة اتخذها رئيس الوزراء أردوغان، من حيث انتقاداته لإسرائيل التي بدأت في دافوس ونضاله ودفاعه عن القضية الفلسطينية على تعزيز شعبية تركيا بشكل كبير جدا في معظم الدول العربية[3]. وليس من قبيل المبالغة أن نذكر أن شعبية أردوغان في الشارع العربي وشعبية النموذج التركي الجديد الذي يمثله حزب العدالة والتنمية أصبحت بمثابة تجربة حقيقية ونموذجا يحتذى. في الواقع، يمكن للمرء أن يتساءل هل كانت شخصية ومكانة أردوغان هي السبب الذي ساهم بشكل كبير

(1) ضياء أونيش، "العولمه المحافظة في مقابل القوميين: الأحزاب السياسية ومفارقات الأوربة في تركيا"، مجلة جنوب أوروبا والبلقان، والمجلد. 9، رقم 3، (2007)، ص247-261.

(2) أحمد كورو، العلمانية سياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة، فرنسا، وتركيا، مطبعة جامعة كامبريدج، 2009.

(3) مليكة بيليدي كوتش، "تأملات حول أزمة دافوس في الصحافة التركية وعدد من المفكرين من يهود تركيا بشأن الأزمة، " دراسات تركية، المجلد. 12، رقم 3، ص383-398.

جدول 2: مقارنة بين مبادرات السياسة الخارجية التركية في مصر، وليبيا، وسوريا خلال الربيع العربي			
	مصر	ليبيا	سوريا
درجة الاتساق	متماسكة نسبيا	دورات واضحة	دورات واضحة
الطبيعة المتغيرة للاستجابة	دعم متسق للقوى المؤيدة للإصلاح	موقف سلبي بداية، وعدم الرغبة في مواجهة مع نظام القذافي في المراحل المبكرة	موقف سلبي بداية، وتشجيع النظام الحالي على إجراء إصلاحات علي المستوى السياسي
درجة التعاون مع الجهات الخارجية	نهج أحادي الجانب في المقام الأول؛ تعاون ضعيف مع جهات خارجية فاعلة	شريك متأرجح في التحالف الدولي، ودعم فاتر لتدخل حلف شمال الأطلسي؛ موقف سلبي مع فرنسا وبريطانيا	تردد في دعم الجماعات المعارضة؛ نهج أحادي الجانب بالمقام الأول؛ الاتحاد الأوروبي ينتقد تركيا لعدم اتخاذ موقف أكثر صرامة
الرغبة في لعب دور قيادي	تأثير غير مباشر	تأثير غير مباشر	تأثير مباشر مع نتائج غير متوقعة
طريقة التأثير	تأكيد قيم «العلمانية» واحترام نتائج الانتخابات؛ بدلا من الانخراط في مواجهة مع جماعة الإخوان المسلمين	دعم عملية الإصلاح بمرحلة ما بعد القذافي، لا مشاركة فاعلة في عملية بناء النظام	الاعتقاد بأن الضغوط علي نظام الأسد من أجل إجراء إصلاحات قد تثمر؛ تبني موقف المواجهة تجاه النظام وتجاه سجله بمجال حقوق الإنسان، وتنفيذ العقوبات خلال المرحلة الأخيرة

في ازدياد شعبية تركيا بالمنطقة، أم كان النموذج التركي الجديد السبب. في الوقت الذي ظهر فيه الربيع العربي وبيد قوى داخلية، كانت التجربة التركية الأكثر تأثيرا ووضوحا في المنطقة[1]. كما ساعدت لقاءات تركيا المتزايدة مع العالم العربي، اقتصاديا وثقافيا، علي خلق تصورات وتوقعات بأن الأنظمة الاستبدادية بالعالم العربي لا يمكنها استيعاب المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة للمواطنين، حيث ارتفعت معدلات التجارة بين تركيا ودول الشرق الأوسط من 4.4 مليار دولار في 2002 إلى حوالي 26 مليار دولار في 2010. كما تحسن الاستثمار الأجنبي الخارجي المباشر، بصرف النظر عن الاستثمارات في قطاع البناء في الفترة ذاتها. فبين عامي 2002 و2009،

(1) كمال كيرشجي، تأثير تركيا الواضح" وتحول منطقة الشرق الأوسط، "رؤية تركية، المجلد. 13، العدد 2، (2011)، ص35-55.

بلغ 11.2 مليار دولار، من بينها 3.1 مليار موجهة إلى آسيا، بما في ذلك دول الشرق الأدنى والأوسط[1].

بالتالي، يمكننا أن نجادل بأن الوجود التركي والتجربة التركية كان لهما دور كبير في ظهور الربيع العربي. فعندما كان الربيع العربي في طور النمو، كان هناك إدراك متزايد بأن التجربة التركية تصلح مصدرا ملهما وهاما أو نموذجا يحتذى للإصلاحيين العرب. ورغم أن مصطلح «النموذج التركي»، شيء يمكن تكراره بسهولة، إلا أنه قد يكون صعب المنال وغير مناسب[2]. بالنسبة لتركيا، فان لعب دور بناء في سياق بيئة مبهمة، بشكل كبير، ومتقلبة وقابلة للانفجار في الربيع العربي الراهن، حيث يرى بعض المحللين احتمال تحوله إلى شتاء عربي، بحاجة إلى إدراك حدود قوتها الإقليمية ونفوذها[3]. النهج الأحادي في الغالب سوف يثير المخاوف من صعود «العثمانية الجديدة»، وهو ما قد يأتي بنتائج عكسية.

الشرق الأوسط منطقة متنازع عليها. وتركيا الآن في منافسة شديدة مع إيران والمملكة العربية السعودية. لكن من الواضح أن هذين البلدين يمتلكان موارد عديدة، ويسعيان للاستفادة من التطورات الحالية وتشكيلها لصالحهما في بلدان عديدة بالمنطقة، مثل مصر (هي نفسها منافسا في لعبة القوى الإقليمية). بالنسبة لسوريا والعراق، فإنها في حالة تغير مستمر[4]. كما أن نتائج عملية الإصلاح الجارية في هذه البلدان غير مؤكدة بشكل كبير. لذلك أسوأ ما يمكن أن تفعله تركيا، هو اتخاذ مواقف في نزاعات طائفية تقع في مراحل تغيير الأنظمة بالشرق الأوسط. فمثلا، الدفاع عن قضية السنة في العراق في ظل النفوذ الشيعي المتزايد الذي يعكس اهتمام إيران ونفوذها في المنطقة، يمكننا وصفه بأنه يؤدي لكارثة. بعبارة أخرى، الانخراط المفرط من جانب تركيا قد يفاقم عدم الاستقرار بمنطقة غير مستقرة أصلا. فكلما زاد انخراط تركيا في المنطقة، وأصبحت فاعلا نشطا في الصراعات الجارية، كلما قل احتمال قدرتها على لعب دور بناء في عملية إرساء الاستقرار والإصلاح.

ما ينبغي أن تطمح إليه تركيا هو إشراك نفسها على أنها جزء من عملية القيادة الجماعية أو التعاونية، وأن تعمل من خلال قنوات متعددة الأطراف، على غرار طريقة عملها مع جامعة الدول العربية. ينبغي أن يكون الهدف هو التأثير على التطورات بشكل يدعم الحلول الجماعية لتجنب العنف الطائفي والتغلب

(1) تم الحصول على البيانات من البنك المركزي لجمهورية تركيا.

(2) حول مناقشة علاقة "النموذج التركي" أو "النماذج" بالإشارة إلى منطقة الشرق الأوسط، ارجع الي سيمان أتاسوي، "النموذج التركي: نموذج للتغيير في الشرق الأوسط؟" ميدل إيست بوليسي، المجلد. 18، رقم 3، (2011)، ص 86-100.

(3) لرصد تجريبي شامل حول قدرات تركيا كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، ارجع الي أو بهادر، دينتشر ومصطفى كولتاي " قوة تركيا في الشرق الاوسط والحد الاقصي وحدودها، تقارير اوساك، رقم التقرير: 3 – 2012.

(4) سين كين "المنافسة الإيرانية التركية القادمة في العراق"، تقرير يوسيب الخاص، 276، (يونيو 2011).

على الانقسامات السياسية العميقة التي تعيق بشكل واضح الطريق إلى إصلاح واستقرار كثير من هذه البلاد بنهاية المطاف[1]. لحسن الحظ، فإن السياسة الخارجية التركية الحالية في العراق بمثابة محاولة للعب دور بناء في هذا الاتجاه. وقد تجنبت تركيا بوضوح أن تظهر بمظهر المؤيد للجماعات السنية، وبذلت جهودا لأجل العمل على وحدة أراضي العراق، وبنفس الوقت تعاملت مع السلطات الكردية. كذلك، حاولت تركيا التأثير على ايران وحثها على عدم الانخراط في السياسة الطائفية، التي تدعم بشكل علني عناصر شيعية، برغم ضآلة احتمالات النجاح.

الصحوة العربية كفرصة: ترسيخ الديمقراطية وإعادة الارتباط بالاتحاد الأوروبي

إعادة اكتشاف تركيا لجوارها المباشر، خاصة منطقة الشرق الأوسط، كجزء من استراتيجية واسعة متعددة الأطراف لتنويع علاقاتها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، شكلت الجانب الإيجابي لسياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية النشطة في السنوات الأخيرة. لكن الابتعاد التدريجي عن الغرب كان الجانب السلبي، خاصة عن هدفها الخاص بالحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. كان من أهم الانتقادات الموجهة للسياسة الخارجية الجديدة المشابهة للبريكس ما يلي. كان بإمكان تركيا انتهاج سياسات خارجية متعددة الاطراف وكان بامكانها إعادة اكتشاف الشرق الأوسط، وبنفس الوقت تبقي على ارتباطها القوي بالغرب، خاصة الاتحاد الأوروبي[2]. في الواقع، يمكن النظر إلى هذين العنصرين كمكملين وليس كمتناقضين، وباعتبار أنهما من الأسباب الرئيسة التي جعلت تركيا تروق في عيون العالم العربي، كبلد يعمق علاقاته بالاتحاد الأوروبي، ومن الجهة الأخرى تروق في عيون الاتحاد الأوروبي كجزء من سياسة جواره الأوسع، خاصة لما تمتلكه تركيا من علاقات ثقافية واقتصادية مع دول الشرق الأوسط. وبرغم أن الشخصيات الرئيسة في السياسة الخارجية التركية نفت حقيقة أن تركيا أدارت ظهرها لعضوية الاتحاد الأوروبي، إلا أن الأدلة الملموسة على أرض الواقع ضئيلة للغاية[3].

وإن لم يتم الاعتراف بشكل علني، فان تركيا، من وجهة نظر الولايات المتحدة وأوروبا، ظهرت على نحو متزايد كقوة مستقلة في الشرق الأوسط. كما يؤكد لارابي: «إن تركيا تعزز من حرية قرارتها ويزداد نفوذها إقليميًّا وعالميا»[4]. وبينما ظهرت أهمية تركيا، كانت صورة تركيا – كدولة ملتزمة التزاما راسخا

(1) ارجع الي مساهمة محمد أيوب الاخيرة في هذا السياق، "ما وراء الموجة الديمقراطية في العالم العربي: الشرق الأوسط، المستقبل التركي الفارسي " رؤية تركية، المجلد. 13، رقم.2، (2011)، ص57-70.

(2) ضياء أونيش،" الاوجه المتعددة للسياسة الخارجية التركية 'الجديدة' : الديناميكيات والنقد، رؤية تركية، المجلد.13، رقم 1، (2011)، ص47-65.

(3) أدريـان مايكلز، "تركيا تقول ان الانضمام الي الاتحاد الأوروبي لا يزال أولوية قصوى" جريدة تليجراف، 8 يوليو، 2010.

(4) ستيفن لارابي، "الجغرافيا السياسية الجديدة لتركيا،" البقاء على قيد الحياة، المجلد 52، العدد 2، (2010)، ص159.

بالمبادئ الغربية – مسيطرة على الساحة بشكل متزايد. بينما ساعد إفراط تركيا في انتقاد إسرائيل، على تعزيز صورة حزب العدالة والتنمية في السياسة الداخلية التركية والشارع العربي، إلا أنه عزّز أيضا تنامي الشعور بتركيا الجديدة التي تغير اتجاهها، رغم أن هذا لا يعني الانسحاب الكامل من الغرب ومؤسساته الرئيسة كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. بالمثل، فإن المعاملة التفضيلية المفرطة لإيران في مفاوضات منع الانتشار النووي واتخاذ مواقف متساهلة تجاه نهجها السياسي السلطوي ساعد أيضا على إعطاء صورة مماثلة. في دوائر السياسة الرئيسة، الولايات المتحدة وأوروبا، لم يعد حزب العدالة والتنمية الحليف الإصلاحي الموالي للغرب، كما كان في سنوات حكمه الأولى. فقد صعدت عناصر محافظة بشكل واضح على السطح، وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه العناصر في أسلوب الحكومة وفي السياسة الخارجية. وبالفعل، جاء الفوز الثالث على التوالي لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة في يونيه 2011 معززا قوة الحزب، وجعله أكثر ثقة، وانعكست هذه الثقة مباشرة على نهج الحزب في سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط. لقد سلطت بداية الربيع العربي الضوء على موقف تركيا المتغير. وفي حين ظهرت أهمية التجربة التركية بشكل واضح، خاصة في بناء الشرق الأوسط الجديد، ظهرت أيضا حدود قدرتها على لعب دور مستقل إلى حد كبير. الأزمة في ليبيا أبرزت بوضوح حقيقة أن السياسة الخارجية الفعالة المطلوبة، هي إعادة المواءمة مع الغرب والمشاركة في التحالفات الغربية بقيادة القوى الغربية. وعكست الأزمة في سوريا حدود قوة تركيا الناعمة، باستخدام الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية للضغط على بشار الأسد، لإجراء اصلاحات.

إن السياسة الخارجية التركية الحالية في العراق بمثابة محاولة للعب دور بناء في هذا الاتجاه. وقد تجنبت تركيا بوضوح أن تظهر بمظهر المؤيد للجماعات السنية، وبذلت جهودا لأجل العمل على وحدة أراضي العراق، وبنفس الوقت تعاملت مع السلطات الكردية.

وبرغم أن الاتحاد الأوروبي يعاني أزمات، إلا أنه لا يزال لديه مزيج من الإمكانات والموارد الاقتصادية والدبلوماسية التي تفوق بكثير إمكانات تركيا لإحداث التغيير في الشرق الأوسط في الاتجاه الصحيح[1]. واتضح أن سياق الهيكلية التي برزت مع الربيع العربي ينطوي على التقاء مصالح بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ويشجع السلوك التعاوني. كما تحسنت العلاقات بالولايات المتحدة بشكل كبير في عهد إدارة أوباما. مع ذلك يبدو الاتحاد

(1) حول أهمية وجود سياسة الجوار الأوروبية المعدلة في تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير في سياق الربيع العربي وضرورة التعاون مع تركيا، ارجع الي ادوارد سولر ليتشا، الاتحاد الأوروبي، وتركيا، والربيع العربي: من نهج موازي الي استراتيجية مشتركة "؟ ناتالي توسي وآخرون. تركيا والربيع العربي: الآثار المترتبة على السياسة الخارجية التركية من منظور الأطلسي، سلسلة أوراق البحر الأبيض المتوسط، 2011، و أيضا، ناتالي توسي و جان بيير كاسيرينو، "إعادة النظر في سياسات البحر الأبيض المتوسط للاتحاد الأوروبي 1-/ 11"، إي اي ايه ورقة عمل رقم 0.11 | 06 (مارس 2011).

الاتحاد الأوروبي يعاني أزمات، إلا أنه لا يزال لديه مزيج من الإمكانات والموارد الاقتصادية والدبلوماسية التي تفوق بكثير إمكانات تركيا لإحداث التغيير في الشرق الأوسط في الاتجاه الصحيح.

الأوروبي ضعيفا رغم أنه عنصر في مثلث تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ربما تتيح القوى الهيكلية فرصا جديدة، لكنها وحدها لا يمكنها تحديد النتائج. دور الجهات الفاعلة الرئيسة في أوروبا وتركيا يشكل عاملا حاسما في هذا السياق. لا يكفي لصناع السياسة التركية التعامل مع نظرائهم الأوروبيين من جانب واحد، بل لا بد أن يكون نظراؤهم الأوروبيون أيضا على استعداد للدخول في حوار مماثل. الدور الذي قام به الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، مثلا، كان سلبيا في هذا الصدد. لكن الاتجاه الحالي يشير لحدوث فتور كبير في العلاقات التركية الفرنسية، لا سيما بعد قرار البرلمان الفرنسي مؤخرا بشأن مسألة الأرمن، وهو ما يدعو لعدم التفاؤل في المستقبل القريب. حتى الآن، على المدى المتوسط، هناك فرصة لإعادة الانخراط الفعال بين تركيا والاتحاد الأوروبي، خصوصا مع انتخاب فرانسوا أولاند رئيسا جديدا لفرنسا. ربما تساعد نتيجة الانتخابات الفرنسية الطرفين على القيام بدور أكثر إيجابية في سياق الصحوة العربية، إذا تمكنت الجهات الفاعلة الرئيسة من اغتنام الفرص والاستفادة منها، للعمل معا في شرق المتوسط. على المدى الأبعد، يمكن أن يمهد هذا الطريق لإنعاش عملية التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي، لا لأهميتها فقط في المجال الاقتصادي، ولكن من حيث رفع مستوى جودة المعايير الديمقراطية في تركيا.

هذا بدوره يقودنا إلى نقطة مهمة، وهي أن التطورات في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية مترابطة جوهريا. وأهمية التجربة التركية بالنسبة لبقية العالم العربي لا ترتكز فقط على عمق التحديث الاقتصادي، بل أيضا على نوعية ديمقراطيتها. ورغم أن عهد حزب العدالة والتنمية كان ناجحا جدا من حيث نمو وتوسع الاقتصاد التركي، إلا أنه لا تزال هناك تساؤلات هامة بشأن نوعية وجودة ديمقراطيته[1]. انتقاد إسرائيل لسوء معاملتها للفلسطينيين أمر مشروع تماما. لكن ليكون هذا النوع من النقد فعال وجاذب لأنظار المجتمع الدولي، يجب على تركيا التغلب على الانقسامات العميقة داخل نظام الحكم والانتقال نحو نظام سياسي تعددي ومنفتح حقا، بدلا من مجرد الاعتماد على الديموقراطية الإجرائية التي لا تقوم فيها القواعد الأساسية للعبة على جميع شرائح المجتمع. لا شك أنه إذا عجزت تركيا عن وضع حد للصراع العنيف الدائر على أراضيها وحل المشكلة الكردية

(1) حول التحديات المستمرة لعملية الدمقرطة في تركيا، ارجع الى ملتم موفتولار باتش وفؤاد كيمان، "عصر الحزب المسيطر"، مجلة الديمقراطية، المجلد. 23، رقم 1، (2012)، ص 85-99؛ بيرنا تورام، "هل الحقوق والحريات في مأمن؟"، مجلة الديمقراطية، المجلد. 23، رقم 1، (2012)، ص109-118.

بطريقة سلمية وديمقراطية، فإنها ستقابل بنفس النوع من الانتقادات التي توجهها تركيا ذاتها ضد إسرائيل، وهو ما يقوض المميزات والمكانة التي تتمتع بها تركيا لدي بقية المنطقة[1].

ملاحظات ختامية

سلسلة الأحداث الدرامية في الشرق الأوسط، والتي توصف بالربيع العربي، تعطي شعورا بالتفاؤل بالنسبة لمستقبل الأنظمة السياسية المنفتحة والتعددية بالمنطقة، التي كثيرا ما كانت توصف كإحدى معاقل الاستبداد الرئيسة. من المرجح أن يكون للربيع العربي على المدى البعيد انعكاسات إيجابية، باعتبار أهمية التجربة التركية وطبيعة وعمق تأثيرها. ويحتمل أن تقوم تركيا ببناء علاقاتها الاقتصادية والثقافية إذا ما أقامت بلدان المنطقة أنظمة منفتحة وديمقراطية. على المدى القصير، تعرضت السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية بسبب الربيع العربي لتحديات رئيسية. اقتصاديا، تعرضت العلاقات التركية بالدول العربية في الشرق الأوسط، ولا سيما بلاد مثل ليبيا وسوريا لنكسات خطيرة[2].

استطاعت تركيا الصمود في وجه تداعيات الأزمة المالية العالمية في 2008 من خلال تنويع مصادر تجارتها بعيدا عن أوروبا، باتجاه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي خضم استمرار الركود العالمي في 2011 و2012، أصبحت أسواق الشرق الأوسط أيضا في مهب الريح. علاوة على ذلك، تعرضت سياسة «تصفير المشكلات مع الجيران» لنكسات خطيرة، حيث وجد صناع السياسة التركية أنفسهم حائرين بين أنظمة كانوا يدعمونها في الماضي وحركات معارضة تحدت الأنظمة صراحة وعلنيا. كانت النتيجة هي عدم وجود اتساق، وأدت سلسلة تعديلات إلى تحول في سياسة تركيا الخارجية.

واجهت السياسة الخارجية التركية معضلة الاختيار بين الاعتبارات الأخلاقية والمصلحة الذاتية. فقد تطلب النهج الأخلاقي الالتزام أحادي الجانب بالديمقراطية. وهذا، بدوره، جاء بنتائج سلبية على الاستقرار والمصالح الاقتصادية، على الأقل من وجهة النظر قصيرة ومتوسطة الأمد. والاستنتاج الرئيس أن هذه المعضلة لا تواجه تركيا وحدها، بل تم توجيه انتقادات مماثلة لأوروبا والولايات المتحدة؛ حيث افتقد الرد الغربي أيضا للتماسك. فمثلا، لماذا تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا

(1) عدم قدرة تركيا علي حل المسألة الكردية، ارجع الي راجان ابديجراف "المسألة الكردية"، مجلة الديمقراطية، المجلد. 23، رقم 1، (2012)، ص 119–128. وايضا في هذا السياق، كيرم أوكتيم، الأمة الغاضبة: تركيا منذ 1989 (لندن: زد للكتب، 2011).

(2) بعد تدهور العلاقات التركية السورية، تدهورت العلاقات الاقتصادية فجأة. على سبيل المثال، اغلقت دمشق المعبر القريب من أورفا، الواقعة في شرق تركيا. واضطر سائقي الشاحنات التركية في سوريا الى ترك شاحناتهم فى الجانب السوري من الحدود، واضطروا الي السير على الأقدام إلى الجانب التركي. في ديسمبر عام 2011، علقت سوريا، من جانب واحد، اتفاق التجارة الحرة مع تركيا، وفرضت ضرائب وصلت إلى 30 سنتا على دخول الصادرات التركية الي سوريا، وردت تركيا بالمثل. لمزيد من التفاصيل، ارجع الي دان بيلفسكي "الأعمال على الحدود التركية السورية تفقد الجيران السوريين"، نيويورك تايمز، 12 ديسمبر 2011.

ولم يتدخل في سوريا، حيث استخدم النظام السوري القمع الوحشي ضد قوى المعارضة الداخلية تماما كما فعل النظام الوحشي الليبي؟ لا شك أن هناك مصالح اقتصادية هامة للغرب في ليبيا، وتغيب هذه المصالح في سوريا. بالمثل، كيف يمكن للمرء أن يفسر عدم وجود أي ضغوط على كثير من بلدان العالم العربي، حيث تواصل الأنظمة الاستبدادية عملها دون أي نوع من المعارضة، أو في أماكن أخرى حيث تم قمع حركات المعارضة، في مراحل مبكرة؟

يحاول هذا العمل إثبات أن تركيا كان بإمكانها أن تؤثر بشكل أفضل في المنطقة، وأن يكون لها دور أكثر فاعلية من خلال الجهود الحذرة والدخول في تحالفات، خاصة التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى. وبرغم أن النشاط المفرط، والانتقادات العنيفة الموجهة لإسرائيل قد يؤتي بثماره في السياسة الداخلية التركية وفي الشارع العربي، لكن هذا النهج حتى الآن، لا يمثل أفضل استراتيجية من نوعها من حيث المصالح التركية طويلة الأمد. فكلما زاد انخراط ومشاركة تركيا في السياسة الداخلية والإقليمية للشرق الأوسط، كلما زاد احتمال مساهمتها بمزيد من عدم استقرار وانقسام المنطقة، التي تشهد بالفعل تقلبات شديدة، حيث قد تؤدي التغيرات السياسية في الوقت الراهن لمزيد من الانقسامات والعنف الطائفي، بدلا من الانتقال السلس نحو نظم سياسية منفتحة وتعددية.